الأسس المعرفية للنقد الأدبي المعاصر
- إشكالية الهوية و تحديات المنهج -

إعداد الأستاذ: الطاهر هاشمي
أستاذ مساعد – جامعة سعيدة

– مقدمة:

تحت سرعة التحول الرهيب في القيم و المبادئ و الأفكار والأذواق التي فرضتها الطبيعة السريعة للحياة المعاصرة، لم يعد من السهل إدراك حقائق الأشياء على وجه من الدقة و الوضوح و التركيز، ذلك لأن هذه القيم و المبادئ و الأفكار و الأذواق — كما هي سائر ألوان الحياة المادية الأخرى - لا تكاد تستقر على حال واحدة ثابتة حتى يعتريها التغير و التجدد المستمر، الذي يستمد صيرورته و تطوره من طبيعة الإنسان ذاته، و التي لا تلبث — بدورها- تتطلب التجدد و التغير على الدوام، كما يستمد هذا التجدد المستمر صيرورته أيضا من التراكم المُنْتَج من قبل هذا الإنسان في الأفكار و الأشياء.

هذا و لأن هذا التراكم تتداخل فيه الكثير من القضايا و المفاهيم و المعارف تداخلا يصعب معه البحث عن حقائق الأشياء و جواهرها ومميزاتها أيضا، حتى تلك الحقائق التي استأنس عقل الإنسان بها طويلا وصارت بالنسبة إليه حقائق معلومة ثابتة، فقد غدا البحث في هذا التراكم و هو مادة متشعبة المعاني في دلالاتها ، بعيدة الغور في مقاصدها و أهدافها- مغامرة محفوفة بكثير من المحاذر و المخاطر، أما البحث في خلفياتها و أبعادها و أسسها المعرفية فهو محاولة أشبه بالتنقيب عن

حفريات حضارة بائدة ممتدة في الزمان و لكنها مع ذلك لا تزال تحفظ حقائقَها معالُمها الكبرى القائمة على الأرض.

صحيح أن الفارق الجوهري بين طبيعة التنقيب في معالم الحضارة البائدة و التنقيب في خلفيات المناهج و الأفكار هو قضية الثبات والتحول، غير أن مسألتي الثبات و التحول هنا مسألة نسبية بالنظر إلى كون المعرفة الإنسانية في عمومها تخضع -كنتاج- إلى فعل " **التطور التراكمي** "، مع أنه ليس بالضرورة أن تكون الأشياء أو الأفكار الجديدة الناشئة تحت فعل هذا التطور التراكمي – و بالقياس إلى سابقاتها- على درجة كبيرة من التفوق و النضج، إذ لا نزال في زمن التحول الرهيب – و إلى اليوم – نرهن عقولنا إلى انجازات السلف في مختلف ميادين المعرفة الإنسانية.

إن انجازات اليونان في مجالات الفلسفة و الفكر و الأدب وغيرها من ألوان المعرفة الأخرى، لا تزال تسجل حضورها بفاعلية قوية في مختلف معارف الحاضر المتعلقة بهذه المجالات ؛ إذ لا تزال فلسفة "**أفلاطون**" تؤطر – إلى اليوم – مناهج البحث الفلسفي في الغرب والشرق، كما لا تزال أدبيات "**أرسطو**" في **نقد الشعر** سندا قويا لكل مناهج النقد الأدبي، حتى تلك التي تبالغ في المراهنة على المعارف والاكتشافات العلمية الحديثة، و مثل ذلك مبادئ المنطق الأرسطي التي لا تزال هي الأخرى وسيلة للحجاج و البرهان في كل ما يتصل بالقضايا النظرية و العقلية، في الوقت الذي تستمد فيه المعارف العلمية الأخرى في الطب و الرياضيات و الفلك و غيرها الكثير من مبادئها الأساسية من ذلك الموروث اليوناني القديم.

و الأمر نفسه يصدق على معارف التراث العربي و انجازاته الهائلة في مجال العلوم الطبيعية و اللغوية، و التي هي بدورها منتسبة بفعل " **التطور التراكمي** " إلى المعارف السابقة في الحضارات المختلفة، إذ « من المعترف به أن لليونان فضلا كبيرا في تأسيس مدينة العالم الإنساني بمختلف مظاهرها – فمن علومهم و آدابهم و

فلسفتهم و نُظمهم الاجتماعية اغترف الرومان؛ و على قواعد مدنيتهم قامت المدنية اللاتينية، التي تفرع منها عدد كبير من الحضارات الإنسانية — و إلى معارف اليونان يرج الفضل في نهضة العرب بعد الإسلام ... فالعالم في جميع مراحله؛ قديمها و متوسطها و حديثها و حاضرها مدين لهم بكثير من مظاهر حضارته و تفكيره»[1].

و من هذا المنطلق نشعر و نحن نريد أن نبحث في الأسس المعرفية لمناهج النقد الأدبي المعاصر بمدى الصعوبة الكامنة في مثل هذه الموضوعات التي لا يرام بها استعادة التأريخ لهذه المناهج النقدية، مع أن التأريخ يمكن أن يحسم - أحيانا — في أمر كثير من القضايا الغامضة والمعقدة، بل الغاية والقصد من خلال ذلك هو البحث عن الحيثيات والملابسات التي كانت وراء ميلاد الأفكار و الأذواق و تبلورها في صورة المنهج النقدي الذي يُستعان به على قراءة الفنون بمختلف أنواعها.

و القضية هنا لا تتعلق بمنهج واحد ولكن بمناهج مختلفة، تتعدد فيها الطرائق و تتباين فيها الأفكار و المشارب، بل و تتداخل فيها المفاهيم و المصطلحات إلى درجة يصعب معها التمييز بين المكونات المتداخلة في النص الأدبي، و بالطريقة نفسها التي تنصهر فيها مكونات الإبداع.

*** الأسس المعرفية للنقد الأدبي المعاصر:**

- أولا: إشكالية الهوية:

إذا كان الحديث عن النقد الأدبي المعاصر- من منظور الأسس المعرفية التي يقوم عليها- يثير الكثير من التساؤلات المتعلقة بالماهية و الجوهر، فإن مادة النقد التي هي النص الأدبي تطرح الانشغال نفسه، فتحديد حقائق الأشياء — على مستوى الماهية - خطوة رائدة نحو تحديدها على مستوى الإجراء المنهجي في التعامل معها كآليات للقراءة تتناسب و طبيعة النص الأدبي ذاته، لا من منظور

الانحصار في مستوى "**الأدبية** " التي هي أكثر العناصر حيوية فيه، و لكن من منظور **إنسانية الأدب**[2]، التي تقر بامتزاج عناصر كثيرة في النص الأدبي، محورها الإنسان، منه تنبعث و إليه تعود ؛ عناصر يجتمع فيها النفسي بالاجتماعي و التاريخي بالسياسي، و المفاهيم و التصورات بالعواطف والمشاعر والرغبات، كما يجتمع فيها الدين بالمعتقدات، و الخيال بالحقيقة والواقع، و العلم بالخرافة و الأسطورة و غيرها من عناصر الامتزاج الأخرى التي لا تكاد تنحصر تحت عد.

و مع ذلك لا يستطيع من يريد أن يقف على تحديد معنى النص الأدبي أن يقول: إنه وثيقة تاريخية، أو سياسية، أو منهج فلسفي، أو نظرية علمية أو غير ذلك مما تشير إليه العناصر السابقة الذكر و حسب. و لكنه يستطيع أن يقول – دون شك – إنه هذا المزيج المركب، المعقد، الهائل من العناصر المختلفة، التي تتصل اتصلا وثيقا بالإنسان في تفاعله مع الحياة من وجوهها المختلفة « فالعمل الأدبي فيما يقول "**الفومنولوجيون** " إنسان ينبعث من الماضي و يجب أن يعود إلى الحياة، فالحوار لا التشريح هو وسيلة العمل الأدبي في فتح أبواب العالم، و هذا يعني أن الموضوعية غير المتحيزة لا تلائم فهم العمل الأدبي »[3]، **ذلك لأن طبيعة النقد لا بد أن تكون من جنس طبيعة الأدب**، فهما في كفتي الإبداع جنسان متماثلان في الطبيعة، متماهيان في الجوهر، لذلك وجب أن يكون تقديرهما، و الحكم عليهما من طبيعة هويتهما الواحدة، مع أن الهوية على حد تعريف الباحث " **سامي أدهم** ": « ليست هي التساوي المطلق و لا التطابق بين الشيئين »[4]، على أساس أن التساوي (ليس علاقة مطلقة سابقة على وجود الحدين... بل هي علاقة نسبية يمكن اختيارها بطريقة انتقائية، من منطلق كون التساوي هنا لا يتعلق بالأشياء المادية، إنما يخص المسائل الذهنية و الأفكار)[5].

و مهما تكن درجة هذا التماثل في الهوية، و التشابه في الطبيعة، إلا أن النقد الأدبي يبقى في كل الأحوال حكما تاليا للإبداع، يرتهن لشروطه، و يخضع

لقوانينه، مع أن النقد يمكن أن يتزاوج مع الإبداع في اللحظة الواجدة، حينما يكون الناقد للحياة و الناقد للإبداع على مستوى واحد من الموهبة و الذوق.

و إذ استطعنا أن نحدد خصائص الإبداع و شروطه و قوانينه، فإنه يمكننا عندئذ أن نحدد الأسس المعرفية التي ينبني عليها النقد الأدبي باعتباره توصيفا لهذا الإبداع، و يتعلق الأمر هنا بالنقد المعاصر على أنه خلاصة تراكم معرفي زماني و مكاني، في الكم والكيف، تشابها واختلافا.

و في هذا السياق تصبح الأسئلة التي تتعلق بالبحث عن المرجعيات المعرفية للنقد الأدبي المعاصر أكثر ارتباطا بالأسئلة الجوهرية للإبداع الأدبي، وفي مقدمتها الأسئلة المتعلقة بقضية التأصيل على نحو ما يشير إليه الباحث " **أحمد المديني**" بقوله: « في السياق السوسيو-ثقافي للمجتمع العربي، و للثقافة العربية، و بالاعتماد على عوامل الإسناد المختلفة الآتية من تاريخ سحيق، و المتبلورة من تاريخ حديث، والأخرى الوافدة من عقود قريبة، في هذا السياق يصبح هم البحث عن إرساء نظرية أو أرضية نظرية و مفهومية مستوعبة مطلوبا جدا »[6]، ويواصل قائلا: « إن هذا الهم يوطد إلحاحه لأسباب عديدة، ليس أقلها الإحساس بالفارق اتجاه الذات، و اتجاه شروط ثقافية موضوعية تحصر المعرفة العربية إما في الأطر التقليدية العقيمة، أو تبقيها على مشارف التردد من انجاز مغامراتها الخاصة ضمن المغامرة الفكرية الكبرى للعصر، و ليس أقلها كذلك، هذا التحول الجذري الذي شهدته الثقافة الإنسانية في مختلف موادها، و بالفروع الجديدة التي انصرفت إليها... لكن الأدوات المعرفية الجديدة وليدة تمثل الحاضر و اقتحام المستقبل هي ما يقود العقل و يدفعه بخطوات مترصدة في دروب إعادة اكتشاف الذات، و هي تتجسد معرفة و إبداعا، ثم وهي تمارَس بقيم الوجود الحر و المتفاعل؛ قيم التأمل النظري و اقتراح أجهزة معرفية ترمي إلى صوغ القطيعة التي لا تفصل الإنتاج عن مبدعه ولا عن تاريخه و إنما تحدد هويته، وبقدر ما تعمق الاختلاف تصون حريته في التأمل والإبداع و تثبت أصالته الحقيقية »[7].

و في هذا الإطار نريد أن يكون مشروع البحث عن الأصول المعرفية للنقد الأدبي العربي المعاصر اهتماما لا ينصب على الاستعراض التاريخي للجذور و القواعد، وإنما يكشف عن حقائق الأشياء و الأفكار و القيم في حقولها الخاصة و مجالاتها المحددة، بغية الوصول إلى استثمار ذلك في قراءة المنتوج الأدبي – على ضوء مناهج النقد المعاصرة – قراءة واعية لا تغرق في الطروحات البراغماتية القريبة و لا تشتط في تفاصيل الأوهام البعيدة ؛ قراءة تراعي السياق التاريخي للمنتوج الأدبي، و لا تسكن إليه، و تبحث عن أدبيات النص دون أن تجعلها غاية في ذاتها، وتعمد إلى اقتراح أدوات التعامل الحداثية المناسبة للنص الأدبي دون أن تدعي منطق التجريب العلمي الصرف، و دون أن تقترح النتائج وتفرض القوانين الصارمة و القواعد الجاهزة، من منطلق أن " **الأدبية** " التي هي جوهر عملية الإبداع الأدبي هي من المرونة بحيث لا تنسجم مع تلك القواعد و القوانين القصرية الجاهزة، التي لا ينجر عن إقحامها في التعامل مع النص الأدبي إلا الضحالة و الجفاف اللذان يحولان مادة الأدب من الحركية إلى السكون، و من النماء و التطور إلى الانكفاء والتدهور.

و من ثم فإن التأصيل بالبحث عن الأساس المعرفي الذي تنبني عليه الممارسة النقدية المعاصرة، إنما يوجه بشكل مباشر أو غير مباشر جميع البدائل الممكنة في قراءة النص الأدبي بوضعها في سياقاتها الخاصة وحقولها المناسبة، و هذا الأساس المعرفي الذي يوجه القراءة النقدية سواء أكان صادرا بحكم التعبير الطبيعي العادي عن بيئة المنتوج الأدبي و مناخه الثقافي، أم كان تحت سلطة وهيمنة التأثير الخارجي الوافد من إفرازات الثقافات الإنسانية الأخرى هو في جوهره خلاصة التثاقف الطبيعي بين حضارات الأمم عبر مختلف أزمنتها التاريخية.

– ثانيا: تحديات المنهج:

إن البحث عن الأصول المعرفية للمناهج النقدية المعاصرة أمر في غاية الأهمية بالنظر إلى أنه السبيل الوحيد للإلمام بالركيزة الفكرية التي تنبني عليها مناهج

النقد، و هو ما من شأنه أن يعمق القدرة على استثمار آليات الإجراء التطبيقي لهذه المناهج استثمارا سليما فاعلا، يسمح بتحقيق حالة من النضج المنهجي، و يبعد الاستهلاك اللاواعي للمفاهيم و الإجراءات النقدية في التعامل مع النص الأدبي، من منطلق أن النقد الأدبي المعاصر ليس نقدا بسيطا، قائما على الذوق الطبيعي و التلقائي اتجاه النصوص الأدبية كما كان في بداياته الأولى في نقدنا العربي القديم، و إنما صار مركبا حيويا عميقا يستعصي على الاستقصاء أمام سلطة التحول و التطور السريعين في حقول المعرفة، التي يستثمر مادتها في قراءة المنتوج الأدبي على أساس أن كلا منها صورة للآخر، و من منطلق التدافع القوي بين المركبات الأساسية للإبداع الأدبي التي هي في الواقع المرجعيات المعرفية المستثمرة في النقد الأدبي باعتبارها قضايا جوهرية توجه الأديب و الناقد على حد سواء.

و في زحمة هذا الامتزاج العميق بين هذه المركبات الأساسية يتدافع التاريخي بالاجتماعي، و الثقافي بهما، كما تتدافع سلطة التراث بالتأثير القوي الكاسح للحداثة بأبعادها الفكرية و أدواتها الإجرائية.

و من هنا تصبح الأسس المعرفية للمنهج النقدي المعاصر مسألة خيارات مفروضة، لا مناص من التفلت منها، إما بحكم سلطة النص، أو بحكم سلطة النقد، خاصة في الوقت الراهن حيث أصبح النقد موجها فاعلا للإبداع الأدبي، في الوقت الذي ظل فيه النقد و على مراحل طويلة رهينا لسلطة الإبداع.

و لأن النقد الأدبي العربي المعاصر اليوم هو نقد غربي بالأساس، و إن تلون في البيئات المختلفة بلون الثقافة، و التاريخ، و الدين، والمعتقدات و غيرها، فإنه سيظل يعلن الولاء و الانقياد لهذا الحضور الغربي القوي في الفكر و الثقافة و الأدب، طالما مسألة التأصيل لم تحقق بعد خطوة كسر الخوف من الاصطدام بالآخر، من خلال تأسيس الثقة بالذات أولا و قبول المحاورة الهادئة الواعية مع الآخر ثانيا، دونما غرور زائف بأصالة الانتساب إلى التراث، و لا نفور يائس من

نفعية الآخر، ذلك لأن المعرفة الإنسانية تراث مشترك بين البشر، يصلح أن يعبر عن هوية الإنسان؛ كل الإنسان، دون أن يلغي خصوصيات الأمم والشعوب.

و إذا قلنا أن النقد العربي المعاصر هو نقد غربي في الجملة فإن هذا لا يمنعنا من الاعتراف بأهمية النتائج الإيجابية المتحققة في هذا النقد الغربي، الذي أسهم في بلورته و نضجه تطور المعارف العملية في حقول الثقافة المختلفة، غير أن الذي يجب أن نسجل بشأنه تحفظنا هنا هو « أن الفكر النقدي الحديث في المجتمع الغربي ليس فكرا خالصا للأدب، بل تتداخل في مفاهيمه الجوانب الأدبية و المنازع الفكرية و المذهبية بصورة معقدة، يصعب معها أن تتعامل مع الرؤية أو النظرية النقدية بمنظور أدبي مجرد عن بواعثه و نزعاته الفكرية المعاصرة... فالحديث عن تلك المذاهب النقدية – بشكل مجرد – ضرب من المغالطة المقصودة أو المراوغة المستهدفة للترويج الفكري تحت شعار الأدب، فقد صار الأدب من أخطر قنوات البث المذهبي على مستوى العالم»[8].

و ربما لهذا السبب تُطرح مسألة التأصيل بشكل ملح كرهان قوي على تحقيق مسألة الهوية، طبعا ليس الهوية الذاتية و حسب، بل حتى هوية الآخر الذي بات من الضروري التفاعل معه و بشكل ناضج وإيجابي أمرا لازما، و أمام هذه الحاجة الماسة لا بد من تحقيق مشروع التأصيل للمعرفة النقدية المعاصرة، كوجه من وجوه الامتزاج اللامشروط بالآخر، و الذي يرهن في عمومه كبريات القضايا النقدية – مهما اختلفت بيئاتها وتعددت مشاربها و أغراضها – إلى هذه الأسس المعرفية.

فعلى المستوى التاريخي و الاجتماعي لا تزال قضية ارتباط الأدب بالتاريخ القومي للشعوب و الأمم تكرس حضورها – كجدلية على الأقل – في النقد الأدبي المعاصر، كما لا تزال الفكرة البسيطة التي تقول: " إن الأديب ابن بيئته " توجه الناقد إلى ضرورة استحضار البعدين التاريخي و الاجتماعي في التعامل مع

النص الأدبي، بالرغم من كل التحولات الكبرى التي أحدثتها الثورة الفكرية على المناهج التقليدية المتبنية لهذين

البعدين في قراءة النصوص الأدبية و نقدها، وما ينفك التاريخـــي و الاجتماعـــي-إلـــى

اليوم – يلزم الأديب و الناقد معا بضرورة الولاء و الوفاء، ذلك لأن تاريخ الشعوب يختزن الذاكرة الجماعية للأمة ؛ هذه الذاكرة التي تصبح قاموسا مفهوميا و ثقافيا بوجه عام يؤطر كأساس معرفي حركية الأدب و الفكر، و من ثم يوجه حركية النقد باعتبارها قراءة تراعي شروط المُنتَج الأدبي.

من الضروري في هذا السياق أن نفرق بين المضمون الاجتماعي و التاريخي للأدب و النقد، و بين المنهج النقدي التاريخي، الذي صار رغم كل آليات التحدي التي قدمها في طريقه إلى الاندثار، و ذلك ليس لأنه لم يعد قادرا على الإسهام في الحركية النقدية، و لكن لكونه – على رأي مفاهيم التطور في علم الأحياء – لم يعد قادرا على تحقيق الصراع من أجل البقاء، و في هذا يقول " جيفري سامبسون ": « لقد أصبح مركزيا بالنسبة لوجهة نظر علماء الحياة التطوريين أن حلول الأنواع الجديدة محل الأنواع القديمة ليست مجرد عملية تغييرات عشوائية (حتى لو كانت التغيرات و التحولات الفردية التي يعتمد عليها التطور عشوائية)، و لكنها أكثر من تحرك من الأدنى إلى الأعلى، التحولات التي نجحت في الانتشار هي التي أعطت مالكيها فائدة في الصراع من أجل البقاء»[9].

و إذا كان هذا الصراع من أجل البقاء يجعل بعض الكائنات الحية تغير من أشكالها و وظائفها لتنسجم مع التحديات الجديدة بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية، فإن هذا على مستوى المنهج التاريخي السياقي لم يتحقق، لأن روح التخصص و الاستقلال الذاتي التي تعرفها كل أشكال الحياة و منظومات المعارف و العلوم تحتاج إلى الكثير من النضج و المناعة اتجاه المؤثرات الأخرى، فالتاريخي و الأدبي بات

من الضروري أن ينفكا عن بعضهما تحت سلطة التخصص « فالتاريخ الأدبي في شكله الأكثر تقليدية يحاول عادة التخلص من نزعة التدوين التاريخي الخالص للأعمال، بتصنيفها في اتجاهات عامة، أو أجناس أو معايير أخرى، و ذلك من أجل دراستها لاحقا حسب تسلسلها الزمني ضمن هذه الخانات... غير أن التأريخ للأدب بهذه الكيفية التي تراعي تراتبية مكرسة... ليس تاريخا حقا بالقدر ما هو بالكاد طيف تاريخ »[10].

و من هنا كان اللاتاريخي و اللاأدبي – في مثل هذه الحالة – تحديا يمس مسألة النضج و يهدد الجهاز المناعي للمنهج أمام التحديات الكبرى للمناهج الأخرى، بما تحمله من جاهزية المفهوم و الإجراء معا، القادرين على تحقيق البدائل و إحداث القطيعة مع ممارسات الماضي.

إن الحديث عن المضمون التاريخي و الاجتماعي في الأدب والنقد شيء، و الحديث عن المنهج التاريخي بمفاهيمه و إجراءاته شيء آخر، إلا انه من الضروري أن نتساءل: هل من الممكن إقامة حد فاصل بين ما هو من تاريخ الأدب، و ما هو من النقد الأدبي؟ إنه و كما يقول " هانز مايير ": « إن أي نقد للأدب لا يضع النص في سياقه التاريخي وتفسيره من ناحية البناء نقد رديء »[11]، ذلك لأن الكثير من المحاولات النقدية التي باءت بالفشل و تحقق عقمها المنهجي هي تلك التي عمدت إلى إقصاء المرجع نهائيا من اعتباراتها النقدية، من منطلق تصورها أن دراسة الإبداع الأدبي – بوصفه بنية نصية مغلقة – وحده كاف للوصول إلى الأدبية الحقة، على نحو ما دعا إليه المنهج البنيوي في منتصف القرن الماضي، و الذي أعلن القطيعة مع المنهج التاريخي، و مع كل ما يتصل بتاريخ الأدب على نحو ما كان يدعو إليه – في بداية الأمر– " رينيه ويليك " الذي يقول: « إذا أردنا أن نصل إلى نظرية متماسكة للأدب فلا بد أن نفعل كل ما تفعله العلوم من عزل "المضمون " و إرساء قاعدة لمادته، و تمييز دراسة الأدب عن النظم الأخرى المجاورة ... و ليست هذه المادة هي حياة المؤلف الشخصية أو النفسية، و لا البيئة الاجتماعية، و لا رد

الفعل المؤثر من جانب القارئ ... بل تحليل العمل الفني نفسه بوصفه بناءا لغويا ونظاما من الرموز المليئة بالمعلومات»[12].

هذا وقد وصل هذا المفهوم ناضجا متطورا إلى رائد المنهج البنيوي " دي سوسير"، الذي راهن على ضرورة إقصاء البعد التطوري في دراسة اللغة لتحل محله دراسة اللغة في ذاتها و من أجل ذاتها ؛ دراسة تعزل مختلف الوظائف الداخلية للنص الأدبي في حالة زمنية آنية يجسدها فعل الكلام، و لا حاجة عندئذ للتعرف على تاريخ اللغة و الحيثيات الخارجية المحيطة بها، و غدا مفهوم " البنية " عند رواد هذا المنهج أكثر المصطلحات قدرة على تحقيق علمية و موضوعية الدراسة اللغوية، و من ورائها دراسة النصوص الأدبية.

لقد صارت " البنية " باتفاق كل رواد المنهج البنيوي « نظاما يعمل على ضوء قوانين، و هذا النظام يقوم و يتطور بناءا على وظيفة هذه القوانين الداخلية دون الرجوع إلى عناصر خارجية »[13].

غير أن السؤال الذي لا يزال يُطرح بإلحاح هنا هو هل استطاع هذا المنهج البديل أن يحل إشكاليات النقد المعاصر في التعامل مع أدبية النص الأدبي؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال عويصة و متشعبة، ذلك لأنها تتطلب منا أن نتعرض بالذكر لكل البدائل المنهجية في قراءة النص الأدبي التي جاءت في أعقاب المنهج البنيوي، و التي حاولت جميعها – على مستوى النقد الأدبي – أن تجد التفسير الحقيقي للمادة الأدبية على ضوء منهج نقدي قادر على تحقيق الانسجام بين النقد و المنهج من جهة و بين النقد و الأدب من جهة أخرى.

ومن أجل الوصول إلى هذا الانسجام بين النقد و المنهج تُطرح مسألة الخلفية المعرفية، كقضية جوهرية في استيعاب الإطار النظري للمنهج و كذا الإجراءات النقدية التي يتبناها في التعامل مع النص الأدبي.

لقد سعى المنهج التاريخي – منذ اللحظات الأولى – إلى تحقيق انسجامه مع النقد من منطلق قراءته للنص الأدبي على ضوء ما هو خارج النص من خلال

إيجاد المعادل الموضوعي للمضمون كقيمة تاريخية واجتماعية وثقافية أيضا، مع عدم التفريط في العناصر الجمالية «فالمضمون الفكري، أو الفلسفي، أو الاجتماعي لا يمكن أن ينفصل بالقيمة أو بالتأثير، كما لا يجوز أن يوصف على انفراد بأنه فني، ذلك لأن الفنية (الجمالية) لأي عمل أدبي ليست في المضمون دون الصورة، ولا في الصورة دون المضمون، إنما في النسبة القائمة بينهما »[14].

في حين سعت مختلف الطروحات النقدية التي جاءت في أعقاب هذا التوجه إلى المراهنة على تحقيق الانسجام مع المنهج من داخل النص، مستثمرة في ذلك – رغم تنوعها و تعدد طرائقها — كل ما يتصل بالحقائق العلمية القادرة على فحصه و اختباره « سعيا إلى إحكام سيطرتها عليه بوسائط متباينة، و بوتائر تتزع نحو وضع نظام منطقي محكم يتسلح بالعلوم اللسانية و المنطقية التي تقاربه مقاربة شاملة وليست كلية ... فبدت المناهج في حركتها حول النص و كأنما يستدرك بعضها بعضا في حركة لولبية مكوكية لا تتوقف، فما وقعت فيه المناهج السياقية من إمعان النظر في خارج النص، جاءت المناهج الداخلية و لا سيما البنيوية لتصحيحه في مقاربة (للنص) تقصي الخارج بضروبه المتنوعة، نابذة المؤلف و متلقي النص، ومن ثم حدثت المناقلة الأوسع التي حاولت إحكام الطوق حول بنية الأدب بذاته (المتلقي)، فأصبحت دائرة العمل الفني تشع من خلاله ليرسم مقاربة جديدة في خارطة النقد الأدبي الحديث، تبدأ به و لتظهر من خلال هذه المقاربة علاقة حوارية مع النص متأثرة بحوارية العصر المعرفية »[15].

و بشيء من هذا الانسجام الذي حققته المناهج النقدية المتأخرة عن البنيوية و في مقدمتها منهج القراءة و التلقي مع النقد الأدبي — تحققت بداية المصالحة بين النقد و النص الأدبي، في انتظار تحقيق الانسجام الكامل مع الأدبية التي هي جوهر العمل الأدبي.

– خاتمة:

هذا و لأن كل المناهج النقدية القديمة و الحديثة تنبني على موروث ثقافي اجتماعي فكري و فلسفي، فإنه يمكننا القول إن الأصول المعرفية لهذه المناهج ذات طبيعة عامة مشتركة أحيانا و مختلفة متميزة أحيانا أخرى، فإذا كانت مضامين التاريخ و الواقع التي عبرت عنها مصطلحات مثل: " المحاكاة " و " الانعكاس "، و غيرها هي الأساس الذي انبنت عليه المبادئ الأساسية للمنهج التاريخي و مختلف الدراسات السياقية فإن « الفلسفات الوضعية و التجريبية هي الظهير الفلسفي للمناهج العلمية و الموضوعية كالبنيوية »[16]، في الوقت الذي غدت فيه "الفينومينولوجيا " أو الفلسفة الظاهرتية المعاصرة الأساس المعرفي الذي قامت عليه نظرية القراءة و التلقي، التي حاولت التخفيف من هيمنة سلطة المرجع في المنهج التاريخي من جهة، و هيمنة الإجراء العلمي الصارم في التوجه البنيوي من جهة أخرى، ساعية في ذلك إلى تحقيق الانسجام – الذي أشرنا إليه سابقا – بين النقد الأدبي و المنهج من جهة، و بين النقد و الإبداع الأدبي من جهة أخرى، بما يمكن أن ينجز على مستوى التأصيل المعرفي – على الأقل – الإطار النظري السليم للنقد الأدبي المعاصر.

1- الأدب اليوناني القديم و دلالاته على عقائد اليونان و نظامهم الاجتماعي: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة و النشر، القاهرة، ص 6.

2- انتساب الأدب إلى الإنسان و تعبيره عن مواصفات هذا الكائن الإنساني في أبعادها المختلفة (اللغة،الفكر،العواطف، التأثر و التفاعل مع مشاهد الحياة المختلفة...).

3- نظرية التأويل: مصطفى ناصف، النادي الأدبي الثقافي، السعودية، ط 1 (2000)، ص 19.

4- فلسفة اللغة – تفكيك العقل اللغوي- (بحث ابستمولوجي أنطولوجي): سامي أدهم، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط 1 (1993)، ص 55.

5- فلسفة اللغة – تفكيك العقل اللغوي- (بحث ابستمولوجي أنطولوجي): سامي أدهم، ص 56.

6- أسئلة الإبداع في الأدب العربي المعاصر: أحمد المديني، دار الطليعة بيروت – لبنان، ط 1 (1985)، ص 9.

7- أسئلة الإبداع في الأدب العربي المعاصر: أحمد المديني، ص (9، 10).

8- قراءة النص و جماليات التلقي بين المذاهب الحديثة و تراثنا النقدي – دراسة مقارنة –: محمود عبد الواحد، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1 (1996)، ص 16.

9- المدارس اللغوية – التطور و الصراع –: جيفري سامبسون، ترجمة: أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت – لبنان، ط 1 (1993)، ص 21.

10- جمالية التلقي – من أجل تأويل جديد للنص الأدبي –: هانس روبرت ياوس، ترجمة: رشيد بلحدو، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (2004)، ص (22، 23).

11- حاضر النقد الأدبي (مجموعة نصوص): ترجمة: محمود الربيعي، دار المعارف–مصر، ط 2 (1977)، ص 119.

12- حاضر النقد الأدبي (مجموعة نصوص): ترجمة: محمود الربيعي ، ص (50، 51).

13- البنيوية في اللسانيات – الحلقة الأولى – : محمد الحناش، دار الرشاد الحديثة، ص 101.

14- دراسات في النقد الأدبي المعاصر: أحمد زكي العشماوي، دار النهضة العربية بيروت– لبنان (1986)، ص 211.

15- نظرية التلقي – أصول و تطبيقات –: بشرى موسى صالح، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – المغرب / بيروت – لبنان، ط 1 (2001)، ص 31

16- نظرية التلقي – أصول و تطبيقات –: بشرى موسى صالح، ص 34.

– قائمة المراجع المعتمدة في البحث:

1- الأدب اليوناني القديم و دلالاته على عقائد اليونان و نظامهم الاجتماعي: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة و النشر، القاهرة.

2- أسئلة الإبداع في الأدب العربي المعاصر: أحمد المديني، دار الطليعة بيروت – لبنان، ط 1 (1985).

3- البنيوية في اللسانيات – الحلقة الأولى – : محمد الحناش، دار الرشاد الحديثة.

4- جمالية التلقي – من أجل تأويل جديد للنص الأدبي –: هانس روبرت ياوس، ترجمة: رشيد بلحدو، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (2004).

5- حاضر النقد الأدبي (مجموعة نصوص): ترجمة: محمود الربيعي، دار المعارف–مصر، ط 2 (1977).

6- دراسات في النقد الأدبي المعاصر: أحمد زكي العشماوي، دار النهضة العربية بيروت– لبنان (1986).

7- فلسفة اللغة – تفكيك العقل اللغوي– (بحث ابستمولوجي أنطولوجي): سامي أدهم، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط 1 (1993).

8- قراءة النص و جماليات التلقي بين المذاهب الحديثة و تراثنا النقدي – دراسة مقارنة –: محمود عبد الواحد، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1 (1996).

9- المدارس اللغوية – التطور و الصراع –: جيفري سامبسون، ترجمة: أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت – لبنان، ط 1 (1993).

10- نظرية التأويل: مصطفى ناصف، النادي الأدبي الثقافي، السعودية، ط 1 (2000).
11- نظرية التلقي – أصول و تطبيقات –: بشرى موسى صالح، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – المغرب / بيروت – لبنان، ط 1 (2001).